مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني

بالحق في التنمية

مقدمة للولاية

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 1 21-Feb-18 4:16:26 PM

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 2 21-Feb-18 4:16:26 PM

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني

بالحق في التنمية

مقدمة للولاية

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
SPECIAL PROCEDURES
SPECIAL RAPPORTEURS, INDEPENDENT EXPERTS & WORKING GROUPS

نُشر في يناير 2018 بواسطة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية، السيد/ سعد الفرارجي

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 3 21-Feb-18 4:16:26 PM

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 4 21-Feb-18 4:16:26 PM

جدول المحتويات

1 الجزء

نبذة عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية

ما المقصود بمقرر الأمم المتحدة الخاص؟ 2
ما هي ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية؟ 2
من هو المقرر الخاص الحالي؟ 3
كيف يعزز المقرر الخاص حقوقي ويحميها؟ 3
هل يتمتع المقرر الخاص بأية سلطات إنفاذ؟ 3

2 الجزء

الحق في التنمية: كل ما تحتاج إلى معرفته

ما المقصود بالحق في التنمية ولمن ينتمي؟ 4
ما سبب أهمية الحق في التنمية؟ 5
هل يتعلق الحق في التنمية بالتقدم الاقتصادي دون سواه؟ 5
ما هي مصادر نشأة الحق في التنمية؟ 5
هل الإعلان المعني بالحق في التنمية ملزم قانونًا؟ 6
لماذا تم إنشاء ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية؟ 6
هل توجد هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل على الحق في التنمية؟ 6

3 الجزء

تعزيز وحماية وإعمال الحق في التنمية: دور المقرر الخاص

ما هي رؤية مقرر الأمم المتحدة الخاص لتعزيز الحق في التنمية؟ 7
ما سبب الأهمية الشديدة للحق في التنمية لجدول أعمال ما بعد 2015؟ 8
ما التحديات الرئيسية لإعمال الحق في التنمية؟ 8
كيف تتعامل خطة المقرر الخاص مع هذه التحديات؟ 9
ما المبادئ التي سترشد المقرر الخاص في تنفيذ عمله؟ 10

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 5 21-Feb-18 4:16:26 PM

1 نبذة عن
مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية

الصورة: جيف فيزي

ما المقصود بمقرر الأمم المتحدة الخاص؟

تم وصف المقرر الخاص[1] بأنه "عيون وآذان" مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهو أيضًا بمثابة صوت مستقل يعينه المجلس للتحقق من "ولاية" محددة وإعداد تقارير بشأنها (تتناول عادة موقِف بلد ما أو إحدى قضايا حقوق الإنسان). واعتبارًا من 1 أغسطس 2017، توجد 44 ولاية ذات مواضيع مختلفة و12 ولاية خاصة بالبلدان.

يعد المقررون الخصوصيون بمثابة خبراء مستقلين – وبرغم تعيينهم من قِبل المجلس، إلا أنهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجرًا مقابل عملهم. ولا تعكس آراؤهم بالضرورة رأي الأمم المتحدة أو وكالاتها أو الدول الأعضاء بها.

ما هي ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية؟

يتولى المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية مراقبة القضايا التي تؤثر على الحق في التنمية والإبلاغ عنها والدعوة للترويج لها في جميع أنحاء العالم. وهو مكلف بشكل صريح للمساهمة في الترويج للحق في التنمية وحمايته وإعماله في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

تم إنشاء هذا المنصب في سبتمبر 2016 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 14/33. ويمكن العثور على الولاية الكاملة للمقرر الخاص هنا.[2]

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 6 21-Feb-18 4:16:26 PM

اعرف المزيد:

من هو المقرر الخاص الحالي؟

المقرر الخاص الحالي (والأول على الإطلاق) المعني بالحق في التنمية هو السيد/ سعد الفرارجي من مصر. وقد بدأ ولايته في 1 مايو 2017، لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات. للمزيد من المعلومات عن السيد/ سعد الفرارجي، يمكنك الاطلاع على سيرته الذاتية في الأمم المتحدة.[3]

كيف يعزز المقرر الخاص حقوقي ويحميها؟

يمتلك المقررون الخصوصيون عددًا من الأدوات تحت تصرفهم تساعدهم على أداء عملهم، وتشمل:

التقارير المواضيعية العامة: يتعين على المقررين الخصوصيين تقديم تقارير سنوية إلى كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وتتناول هذه التقارير عادة تفاصيل أنشطتهم ونتائج الأبحاث حول موضوعات محددة، وتشكل سجلاً مكتوبًا لأعمال الولاية. وتمثل هذه التقارير أدوات هامة لتسليط الضوء على القضايا الملحة والاتجاهات العالمية في مجال حقوق الإنسان؛ وتتضمن عادة توصيات لإجراءات محددة ترمي إلى تحسين الوضع على أرض الواقع.

الزيارات القُطرية: يحق للمقررين الخصوصيين أيضًا زيارة الدول بناءً على دعوة من الحكومات، حيث يعقدون مقابلات مع الحكومة والمجتمع المدني وآخرين لتقييم قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بنطاق ولايتهم. ويقدمون بعد ذلك نتائج هذه الزيارات – بالإضافة إلى التوصيات – في التقارير العامة المرفوعة إلى مجلس حقوق الإنسان.

استلام الشكاوى والتحقيق فيها: يجوز لأي فرد أو مجموعة أو منظمة مجتمع مدني أو كيان حكومي دولي أو هيئات حقوق الإنسان الوطنية تقديم شكوى بشأن انتهاكات حقوقهم مباشرة إلى أي مقرر خاص، ويكون ذلك في المقام الأول عن طريق استبيان على الموقع الإلكتروني لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة: https://spsubmission.ohchr.org/ أو في حالة تعذر ذلك فعن طريق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني (urgent-action@ohchr.org). ويفحص المقرر الخاص حينئذ هذه الشكاوى وقد يكتب طلبًا رسميًا للحصول على المعلومات – يُعرَف باسم "الاتصال" – إلى الحكومة المعنية. وتُعرض هذه الاتصالات والردود الحكومية عليها على كل دورة عادية لمجلس حقوق الإنسان، ويمكن العثور عليها على http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx

يمتلك المقرر الخاص أدوات أخرى أيضًا، تشمل عرض المساعدة الفنية إلى الحكومات؛ وإجراء دراسات رسمية؛ واستخدام منصبه للمشاركة في التوعية والأنشطة العامة التي ترفع الوعي حول الحقوق؛ وغيرها.

للحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن كيفية تخطيط المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية لتعزيز حقوقك وحمايتها، راجع الجزء 3.

هل يتمتع المقرر الخاص بأية سلطات إنفاذ؟

كلا. لا يتمتع المقررون الخصوصيون بسلطات إنفاذ ملزمة قانونًا. ويعود للمجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقرير ما إذا كانوا سيتصرفون بناءً على نصيحتهم. ولكن وضعهم كخبراء في مجالهم يعطي تقييمهم أهمية وسلطة كبيرة. وتمثل تقارير المقررين الخصوصيين أداة دعوة هامة للمجتمع المدني الوطني لمتابعة وممارسة الضغط على الحكومات.

تواصل مع المقرر

هل لديك شكوى تتعلق بالحق في التنمية؟ أو فكرة لموضوعات يستطيع المقرر العمل عليها؟ أو ربما ترغب فحسب في مشاركة أفكارك بشأن ماذا يعني الحق في التنمية بالنسبة لك؟

إذا كان الأمر كذلك، فإن المقرر الخاص يود السماع منك. وهو يؤمن بشدة أن أفضل طريقة لتحسين فعالية ولايته هي ضمان شموليتها وإمكانية تحقيقها.

أسهل طريقة للاتصال بالمقرر الخاص هي البريد الإلكتروني على srdevelopment@ohchr.org. ولكن يمكن الوصول إليه أيضًا عن طريق الفاكس (+ 41 22 917 9006) وعن طريق البريد العادي على العنوان التالي:

Special Rapporteur on the right to development
OHCHR-UNOG,
Avenue de la Paix 14-8
1211 Geneva 10,
Switzerland

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 7 21-Feb-18 4:16:27 PM

2. الحق في التنمية:
كل ما تحتاج إلى معرفته

الصورة: Silke von Brockhausen/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ما المقصود بالحق في التنمية ولمن ينتمي؟

يتعلق الحق في التنمية بتعزيز وحماية قدرة الأفراد على المشاركة في التنمية والإسهام فيها والتمتع بها – بما في ذلك التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. ويتصور أن "الإنسان" يجب أن يكون موضوعًا مركزيًا ومشاركًا ومنتفعًا في عملية التنمية. ولذلك، لا يعد الحق في التنمية حقًا من حقوق الإنسان فحسب في حد ذاته، ولكنه أيضًا ضروري للتحقيق الكامل لجميع حقوق الإنسان الأخرى. ويدعو أيضًا إلى التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن التنمية.

يعد الحق في التنمية حقًا فرديًا وجماعيًا على حد سواء. وهذا يعني أن الجماعات (على سبيل المثال، الدول والشعوب والأمم والمجموعات) تعد أيضًا من المنتفعين من الحق في التنمية.

يتشابك الحق في التنمية بصورة كبيرة مع حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في ممارسة السيادة التامة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية."

يتشابك الحق في التنمية بصورة كبيرة مع حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في ممارسة السيادة التامة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية. ولذلك، ينطبق الحق في التنمية على كامل سكان الدول والولايات.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 8 21-Feb-18 4:16:28 PM

ما سبب أهمية الحق في التنمية؟

حقق العالم تقدمًا رئيسيًا في الحد من الفقر، حيث تم انتشال أكثر مليار شخص من الفقر المدقع منذ 1990. وعلى الرغم من هذا، لا يزال هناك حوالي 800 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع اليوم (شاهد الرسوم البيانية أدناه) ويعانون من الجوع. ولكن الأكثر مدعاة للقلق هو أن معدلات الفقر موزعة بشكل متفاوت للغاية: على سبيل المثال تواجه النساء والأشخاص الذين يعيشون في بلدان هشة أو متأثرة بالصراعات درجة عالية من التعرض للفقر، وقد يظل حوالي 35 في المائة من السكان في البلدان الأقل نموًا في حالة فقر مدقع حتى عام 2030 إذا استمر عدم المساواة.

يتناول الحق في التنمية القضايا العامة والهيكلية والأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة والصراع. وسوف يساعد تنفيذه الفعال على الحد من الفقر وعدم المساواة ومنع الصراعات وتعزيز التقدم، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، بحيث يستطيع جميع الأفراد والشعوب العيش بحرية ومساواة وكرامة والتمتع بسلام دائم.

هل يتعلق الحق في التنمية بالتقدم الاقتصادي دون سواه؟

لا. غالبًا ما يتم إساءة فهم التنمية كعملية اقتصادية بحتة تُقاس فقط عن طريق الزيادة في إجمالي الناتج المحلي. وعلى الجانب الآخر، يؤكد الحق في التنمية يؤكد على عملية شاملة تتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتضع الشعب – وليس الحكومات أو رجال الأعمال – في بؤرة الاهتمام.

يتعلق الحق في التنمية أيضًا بإنشاء نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالكامل لجميع الأفراد والشعوب في جميع البلدان. ويتعلق بإنجاز نتائج محددة، كما أنه يتعلق أيضًا بتنفيذ عملية محددة للتنمية تسمح بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية والحريات عن طريق توسيع قدرات واختيارات الأفراد والشعوب لتحسين الرخاء وتحقيق ما يثمنونه.

ما هي مصادر نشأة الحق في التنمية؟

جاء ذكر الحق في التنمية للمرة الأولى كحق مميز في عام 1966 عندما أشار إليه وزير خارجية السنغال آنذاك "دودو ثيام" في الجمعية العامة. وربط ثيام الفشل في تلبية الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة بفشل الدول التي تم تحررت من الاستعمار حديثًا في حل اختلال التوازن الاقتصادي المتنامي بين العوالم النامية والمتقدمة.

على الرغم من ذلك، فإن أسس الحقوق يعود تاريخها لما قبل تصريح "ثيام": يمكن العثور عليها في المواد 1 و55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة.[4] وتنص هذه المواد على أن العلاقات السلمية والودية بين الأمم تتطلب ظروف الاستقرار والرفاه – وهي كلمات تؤكد بوضوح على أهمية الحق في التنمية. ويحظر الميثاق أيضًا التمييز ويمنح الأمم المتحدة الولاية لتعزز –من بين أشياء أخرى: مستويات المعيشة الأفضل؛ والتوظيف الكامل؛ وظروف التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

حصل الحق في التنمية على المصادقة الرسمية في إعلان الحق في التنمية،[5] الذي اعتمد من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41 في 4 ديسمبر 1986. وقد عرّف الإعلان الحق في التنمية بأنه "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحلّ لكل إنسان ولجميع الشعوب المشارَكة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاماً."

عمل الحق في التنمية منذ ذلك الحين كقيمة إرشادية للعديد من الإعلانات والإطارات الدولية، بما في ذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992،[6] وإعلان وبرنامج عمل فيينا،[7] وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،[8] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030،[9] وخطة عمل أديس أبابا[10] الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ،[11] ومجموعة قرارات مجلس حقوق الإنسان. ويشار إليه أيضًا في وثائق حقوق الإنسان الإقليمية الرئيسية في الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم في جميع أنحاء العالم، 1990–2015 (بالمليون)

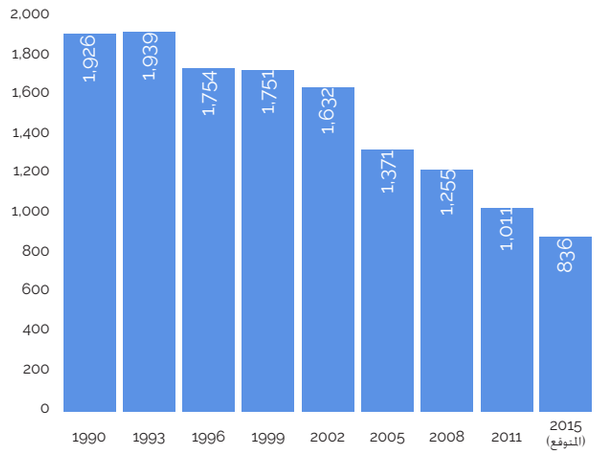

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، صفحة 15

نسب الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في 2012 والتوقعات لعام 2030 (ثبات عنصر عدم المساواة)

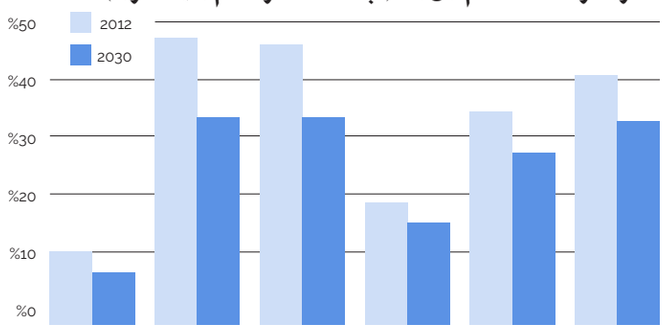

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.17.II.C.2)

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 9 21-Feb-18 4:16:28 PM

اعرف المزيد:

إعلان الحق في التنمية

يحدد إعلان الأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية بشكل قاطع التنمية كحق ويضع الأشخاص في قلب عملية التنمية.

أعلنت الوثيقة الرائدة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في 4 ديسمبر 1986، هذا الحق غير قابل للتصرف فيه معلنة أن لكل إنسان "الحق في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية، التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً."

تتمثل واحدة من النقاط الأساسية التي يرتكز عليها هذا الإعلان في أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي لا يشكل غاية في حد ذاته. بالأحرى، يجب النظر إلى التنمية باعتبارها عملية شاملة تهدف إلى تحسين "رفاه السكان كافة ولجميع الأفراد، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل" للمزايا الناتجة عنها.

يمكن الاطلاع على النص الكامل للإعلان على:
http://www.un.org/en/events/righttodevelopment/declaration.shtml

هل الإعلان المعني بالحق في التنمية ملزم قانونًا؟

كلا. ولكن مبادئه الأساسية – مثل حق تقرير المصير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومستويات المعيشة الأفضل والمشاركة والشمول والمساواة وعدم التمييز – ترتكز على القانون الدولي الملزم قانونًا مثل ميثاق الأمم المتحدة،[12] والعهود والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان.[13] علاوة على ذلك، تمثل المبادئ مثل عدم التمييز وسيادة الدول أيضًا جزءًا من القانون الدولي العرفي، الملزم لجميع الدول.

لماذا تم إنشاء ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية؟

تم إنشاء ولاية المقرر الخاص في سبتمبر 2016 لأن مجلس حقوق الإنسان رأى وجود "حاجة ملحة لجعل الحق في التنمية واقعًا لكل شخص." ومثّل توقيت القرار – قبل العيد السنوي الثلاثين لإعلان الحق في التنمية مباشرة – فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإظهار وتكرار التزامه بالحق في التنمية.

لا حظ المجلس أيضًا حاجة لدى المجتمع الدولي للسعي لزيادة قبول الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من الإطار الدولي لحقوق الإنسان. ويحتل ذلك أهمية على وجه الخصوص في سياق تنفيذ خطط التنمية الرئيسية للأمم المتحدة عل مدار العقد المقبل وما يليه، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

للحصول على المزيد من المعلومات حول تحديات إعمال الحق في التنمية، انظر الجزء 3.

هل توجد هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل على الحق في التنمية؟

نعم. تم تكليف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتعزيز إعمال الحق في التنمية وحمايته، وتحسين الدعم من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لهذا الغرض.[14] يتوافر المزيد من المعلومات حول عمل المفوضية السامية في ذلك الميدان عبر الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[15]

تم تكليف الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية – الذي تأسست عام 1998– بمراقبة ومراجعة التقدم بشأن الحق في التنمية وتحليل العقبات التي تحول دون التمتع بهذا الحق، وتقديم التوصيات حول كيفية تعزيزه بشكل أفضل على المستويات المحلية والدولية. ويجتمع الفريق العامل مرة كل عام ويقدم تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. يتوافر المزيد من المعلومات حول "الفريق العامل" عبر الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[16]

يعمل أيضًا عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بصورة مكثفة على قضايا التنمية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية.

يساهم المقرر الخاص في عمل هذه الهيئات بمفهوم واسع، ولكن منصبه كخبير مستقل يسمح له بتناول الموضوع من منظور حقوق الإنسان في المقام الأول. ويسترشد بمفهوم أن التنمية حق إنساني في حد ذاتها، ويجب أن تحدث وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان للجميع، وليس مجرد النمو الاقتصادي فحسب. ويتولى المقرر الخاص تقييم البرامج والسياسات ويقدم توصيات عملية حول كيفية جعلها أكثر شمولية وعادلة ومنصفة، وتشاركية ومستدامة.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 10 21-Feb-18 4:16:28 PM

3

تعزيز وحماية وإعمال

الحق في التنمية:

دور المقرر الخاص

الصورة: Martine Perret/UN Photo

ما هي رؤية مقرر الأمم المتحدة الخاص لتعزيز الحق في التنمية؟

خلال الأعوام الإحدى والثلاثين منذ إعلان الحق في التنمية، ناضل المجتمع الدولي لتجاوز المهاترات السياسية فيما يخص تنفيذها. وفي الوقت نفسه، ينتظر مليارات الأشخاص التحسينات في حياتهم التي يمكن أن يقدمها الحق في التنمية.

يشعر المقرر الخاص بحاجة لإحياء عملية الدعوة لدفع التنفيذ العملي للحق في التنمية. ولن تكون الأنشطة التجارية كالمعتاد كافية لتحقيق التقدم. ونحن بحاجة ملحة لتجاوز الجدال والانتقال إلى التنفيذ.

توفر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة فريدة من أجل هذا. ويركز المجتمع الدولي بشدة على هذه الخطة – من أهداف التنمية المستدامة إلى اتفاقية باريس بشأن المناخ – ويتم ضخ كميات كبيرة من المال والموارد في تعبئتها.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 11 21-Feb-18 4:16:29 PM

ما سبب الأهمية الشديدة للحق في التنمية لجدول أعمال ما بعد 2015؟

يتلخص هذا في المعنى الحقيقي "للتنمية".

لا تتعلق التنمية بالنمو الاقتصادي فحسب. ولكنها تتعلق بمنح الأشخاص القدرة على عيش حياتهم بكامل إمكاناتهم، ولا تتعلق بملء حساباتهم البنكية. ويجب أن يكون قياس "نجاح" التنمية دقيقًا ومتعدد الأوجه ويرتكز على احترام جميع حقوق الإنسان.

يرى المقرر الخاص أنه يجب الحكم على نجاح إطار التنمية لما بعد عام 2015 من وجهة نظر تحول التركيز بعيدًا عن المؤشرات الاقتصادية وتوجهه نحو الرفاه العام للأشخاص وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم. وعندما يستطيع الأشخاص فقط الوصول إلى التعليم، وعندما يُسمح لهم بالعمل في مهنة من اختيارهم وفي ظروف عمل لائقة وكريمة، وعندما يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية والرعاية الصحية والسكن، وعندما يمكنهم المشاركة بشكل كامل وعادل في تشكيل السياسات التي تحكم حياتهم، فإنهم يستطيعون تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة – بعبارة أخرى فقط عندما يتم إعمال حقهم في التنمية.

لا تتعلق التنمية بالنمو الاقتصادي فحسب. ولكنها تتعلق بمنح الأشخاص القدرة على عيش حياتهم بكامل إمكاناتهم.

ما التحديات الرئيسية لإعمال الحق في التنمية؟

توجد العديد من التحديات، لكن المقرر الخاص حدد بصورة مبدئية ثلاثة عوائق رئيسية منحها أولية للتعامل معها خلال فترة ولايته:

التسييس. بعد أكثر من 30 عامًا من اعتماد إعلان الحق في التنمية، مازالت الدول منقسمة بشأن تفسير الحق. ويوجد نقاش محتدم بشأن وضع التأكيد النسبي على لائحة الالتزامات الوطنية للدول مقابل اعتراضات المجتمع الدولي في تعزيز بيئة تمكينية لإعمال الحق في التنمية. وتوجد اختلافات في الرأي بين الدول بخصوص معايير ومؤشرات قياس تقدم تنفيذ الحق في التنمية.

نتج عن هذه الاختلافات المفاهيمية افتقار إلى زخمٍ كافٍ – وأرضية مشتركة – للإعمال الكامل للحق في التنمية.

الافتقار إلى المشاركة. نتج عن الانقسام السياسي مستوى منخفض من المشاركة من جانب وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تعزيز الحق في التنمية وحمايته وإعماله. وبالرغم من تطور مفهوم الحق في التنمية وتضمينه في بعض الصكوك الدولية والإقليمية والدساتير الوطنية، إلا أن المستوى العام لفهم ما يعنيه هذا الحق بالفعل والمشاركة في تنفيذه منخفضان.

كان التقدم في التنمية – في نفس الوقت – متفاوتًا، لا سيما بالنسبة للأشخاص في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. بالإضافة إلى ذلك، يعرقل انخفاض مستوى الوعي بالحق في التنمية بين المنظمات الشعبية جهود الدعوة.

الاتجاهات العالمية السلبية. يواجه تنفيذ الحق في التنمية العديد من التحديات الأخرى ذات الصلة بحالة عالمنا اليوم: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة والمناخ، والعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية، والأوبئة العالمية الجديدة، وزيادة التشغيل الآلي في العديد من القطاعات، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، وخصخصة الخدمات العامة، وتدابير التقشف وغيرها من الإجراءات، وشيخوخة سكان العالم.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 12 21-Feb-18 4:16:29 PM

يوجد أيضًا طلب متنامٍ على الموارد لإعمال الحق في التنمية- وهو طلب لم تتم تلبيته إلى حد كبير. وقد يتسبب الارتفاع في النزعات القومية والتوجه المتعلق بالابتعاد عن التضامن والتعاون الدولي في المزيد من الإضعاف للحوكمة الدولية في هذا السياق (ويؤدي إلى زيادة تقليص الموارد وقلة الاهتمام بإعمال الحق في التنمية). وسيتطلب التصدي لتلك التحديات العالمية الجهد المركز من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع المستويات.

كيف تتعامل خطة المقرر الخاص مع هذه التحديات؟

كخطوة أولية، يخطط المقرر العام لإجراء المزيد من البحث والدراسة لكل تحدٍ من التحديات المذكورة أعلاه. كما يخطط أيضًا للتالي:

العمل باتجاه تحديد وإزالة العقبات الهيكلية: العقبات الهيكلية التي تواجه تنفيذ الحق في التنمية كبيرة، ويمكن أن يلعب المقرر الخاص دورًا هامًا في العمل على إزالتها. وهو يخطط لفعل هذا عن طريق التقييم المنهجي لسياسات التنمية الوطنية والدولية، وتقديم التوصيات لتعزيز التعاون الدولي الفعال. ويعتزم أيضًا عقد مشاورات واسعة النطاق لاستكشاف الوسائل الممكنة للتصدي لهذه القضايا المستمرة.

تعزيز الحوار البنَّاء: من بين الأدوار الأساسية لأي مقرر خاص أن يكون "داعيًا للاجتماعات" – أي شخص يمكنه جمع الأشخاص معًا للتحدث وفهم وجهات النظر المختلفة والعمل على التوصل إلى حلول. وللاضطلاع بهذا الدور يخطط المقرر الخاص لعقد حوار بنَّاء مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد وتبادل وتعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بإعمال الحق في التنمية. وسيركز هذا الحوار بشدة على كيفية استخدام الحق كقوة استرشادية لتنفيذ خطة عام 2030 وإطار سينداي وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

المساهمة بالتوصيات العملية: تم تكليف المقرر الخاص بالمساهمة في تعزيز الحق في التنمية في سياق تنفيذ خطة التنمية الشاملة للأمم المتحدة. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يخطط لتقديم توصيات واقعية وعملية حول كيفية إعمال الحق في التنمية على المستويات المحلية والدولية.

سوف تُوضع هذه التوصيات بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات والمنتفعين المباشرين من برامج التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين. ويفحص المقرر الخاص أيضًا العمليات المستخدمة لتنفيذ خطة عام 2030، مع الاهتمام بالتأكد من دمجهم لجميع المدخلات من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

يخطط المقرر الخاص لوضع مجموعة من المعايير لتقييم وقياس وإجراء مقارنة نوعية لما يمكن اعتباره ممارسات جيدة، فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية في سياق تنفيذ إطارات سياسة التنمية لما بعد عام 2015. ويعتزم جمع مجموعة من الأدلة التجريبية للممارسات الجيدة في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم البرامج المؤدية إلى إعمال الحق في التنمية. وسوف يؤدي هذا إلى تزويد الدول بأمثلة للعمليات والقوانين والسياسات التي تضمن بالفعل مشاركة جميع قطاعات المجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية – وأنه لم يتم إهمال أي شخص.

التعاون مع الفريق العامل المعني بالحق في التنمية: يخطط المقرر الخاص أيضًا للمساهمة في عمل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، مع وجود رؤية لاستخدام خبرته لدعم ولايته الإجمالية، مع الأخذ في الحسبان مشاورات وتوصيات الفريق العامل مع تجنب أي تكرار.

لعب دور تيسيري: للتصدي لتحدي التسييس، يرى المقرر الخاص أن دوره هو تيسير التعاون بين أصحاب المصلحة وبناء جسور بين المبادرات وأصحاب المصلحة والدول والقارات. ويعتبر هدفه الأسمى إنشاء منصات لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة – وتوضيح هذه الممارسات الجيدة بطريقة واضحة وفعالة ومفيدة.

دورك:

أخبر المقرر الخاص ماذا تعتقد

أثناء فترة ولايته القصيرة، حدد المقرر الخاص عددًا من التحديات التي تواجه إنجاز الحق في التنمية، وفقًا لما ذكر بالتفصيل في صفحة 8. ولكن توجد العديد من التحديات الكامنة وراء القضايا الأولية التي حددها.

ما هي هذه التحديات؟ يرغب المقرر الخاص في سماع أفكارك.

في نفس الوقت، يود المقرر يود أيضًا سماع أفكارك بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات، بهدف جعل الحق في التنمية واقعًا لكل شخص.

يمكنك الاتصال به على srdevelopment@ohchr.org وإخباره بما تفكر فيه.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 13 21-Feb-18 4:16:29 PM

اعرف المزيد:

أساليب عمل المقرر الخاص

يتألف أساس عمل المقرر الخاص من الأنشطة المترابطة التالية:

(أ) تقديم التقارير السنوية بشأن الأنشطة المنفذة لتلبية ولايته إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، بما في ذلك الدراسات المواضيعية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالحق في التنمية. وتولى المقرر الخاص أيضًا إجراء دراسات متعمقة لإثراء هذه التقارير. وهو منفتح للاقتراحات من جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإجراء الدراسات المواضيعية خلال ولايته؛

(ب) جمع وطلب وتلقي المعلومات من الدول والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة وتبادل المعلومات معها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، حول المواقف أو الحالات المتعلقة بالحق في التنمية؛

(ج) المشاركة في الحوار مع الدول الأعضاء من خلال الزيارات القُطرية والوسائل الأخرى بهدف صياغة سياسات التنمية الدولية التي تسهل إعمال الحق في التنمية وتعزز التعاون الدولي الفعال؛

(د) المشاركة في الحوار مع هيئات الأمم المتحدة ووكالات التنمية والمؤسسات التي تركز على التنمية والتمويل والتجارة الدولية لدعم وتضمين جهودها لدمج الحق في التنمية في عملها؛

(هـ) توحيد الجهود مع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة الآخرين العاملين على القضايا ذات الصلة.

الاضطلاع بدور محفز: في وقت يتعرض فيه التقدم نحو الحق في التنمية للعرقلة بسبب الانقسامات، يأمل المقرر الخاص في العمل كمتحدث باسم الحق في التنمية، أو كمحفِّز للعمل الموحد وتعزيز التأثير. ويحتل هذا أهمية شديدة على وجه الخصوص فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تؤكد على بناء مؤسسات فعالة وقابلة للمسائلة وشاملة وإعادة إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ما المبادئ التي سترشد المقرر الخاص في تنفيذ عمله؟

المشاركة والحوار والشفافية: يهدف المقرر الخاص إلى تنفيذ عمله بأسلوب تشاركي وتشاوري ومنفتح. ويعني هذا إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بفعالية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية: الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث، وغيرها. وسوف يستثمر المقرر الخاص الجهود الخاصة لتضمين جميع الأطراف الفاعلة – خاصة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك المجتمعات المتأثرة – في عملية التشاور.

منظور المساواة بين الجنسين: في نفس الوقت، لم تنجح جهود تنفيذ الحق في التنمية في الدمج المجدي لمنظور المساواة بين الجنسين. وسوف يولي المقرر الخاص اهتمامًا خاصًا بالبعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في عمله، لا سيما فحص كيف أعاقت القوالب النمطية الجنسانية والهياكل الأبوية التنمية لمجموعات محددة – النساء في المقام الأول والفتيات. وتتراوح مظاهر هذه المجموعة من القوانين التي تمنح وصولًا غير متساوٍ إلى الأرض وغيرها من الموارد إلى سياسات التنمية التي تعرقل وصول النساء والفتيات إلى التعليم وتمويل الأنشطة التجارية والرعاية الصحية والسكن وحتى الغذاء.

الشمولية: يشير تاريخ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية[17] إلى تقدم الأقليات والسكان الأصليين بمعدل أبطأ وإلى تفاقم عدم المساواة القائم، بينما استفاد آخرون من التدخلات. ونجد مصلحة لدى الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المحرومة الأخرى في تنفيذ الحق في التنمية وينبغي عدم إهمالهم. وفيما يتعلق بتنفيذ ولايته، فسوف يدافع المقرر الخاص بشدة عن الدمج والمشاركة الفعالة لجميع المجموعات المحرومة في جميع المنتديات المرتبطة بالحق في التنمية والتنمية المستدامة.

الحق في التنمية والشباب: كان هناك 1.2 مليار شاب في العالم تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا في عام 2015. وبحلول عام 2030، وهو التاريخ المستهدف لأهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن يزيد عدد الشباب بمعدل 7 في المائة، ليصل تقريبًا إلى 1.3 مليار شاب. ومن بين أكبر التحديات[18] التي تواجه دولاً عديدة اليوم عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري ومعدلات البطالة العالية بين الشباب. وفي حالة تزويد الشباب بما يكفي من التعليم والتدريب والوظائف، فإن النمو في أعدادهم حينئذ قد يكون مفيدًا للغاية من أجل التنمية. وعلى العكس من ذلك، إذا كانوا عاطلين أو من أصحاب البطالة المقنعة، فإن العدد المتنامي للشباب سيشكل تحديًا لإنجاز التنمية المستدامة، ويمكن أن يدل على زعزعة الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أيضًا. ويتطلب الحق في التنمية المساواة داخل الأجيال وبينهم ويرتبط بشكل وثيق برفاه الأجيال الشابة والأجيال المقبلة. ومن الممكن أن يكون الشباب قوة إيجابية للتنمية عندما يتم تزويدهم بالمعرفة والفرص التي يستحقونها ليزدهروا. ويعتزم المقرر الخاص العمل مع القادة الشباب في كل أنحاء العالم لضمان وضع وجهة نظرهم في الحسبان ومن عدم إهمالهم.

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 14 21-Feb-18 4:16:29 PM

المتابعة:

أقرأ أحدث الأخبار والتقارير والتحديثات من المقرر الخاص على الإنترنت من خلال: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/SRDevelopmentIndex.aspx

الترابط وعدم تجزئة حقوق الإنسان: يؤمن المقرر الخاص بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية – بما في ذلك الحق في التنمية – عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتداخلة. ويعني هذا أنه يجب إيلاء اهتمام متساوٍ لتنفيذ وتعزيز وحماية جميع الحقوق: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويعني أيضًا أن احترام حقوق معينة والتمتع بها لا يمكن أن يبرر الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. ويتيح اعتماد سلسلة من الالتزامات الدولية التوافقية بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – التي تعترف بشكل صريح بالحق في التنمية – فرصة لإعادة إحياء الحق في التنمية حيث يستحث نفس الاهتمام الذي تحظى به حقوق الإنسان الأخرى.

التعاون الدولي: يمثل التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية أحد الأغراض الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة 1 (3) من ميثاقها. علاوة على ذلك، فإن الإعلان بشأن الحق في التنمية ينص بوضوح على أن الحق في التنمية لا يمكن إعماله بدون التعاون الفعال بين الدول. وبينما لا يستطيع المقرر الخاص إجبار الدول على التعاون، إلا أنه يستطيع حثها على ذلك. ولذلك فإنه يخطط لتقديم مساهمات مساعِدة وبناءة للمساعدة في تشجيع التعاون الدولي وخلق بيئة دولية تسهل إعمال الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان.

الصورة: Eskinder Debebe/UN photo

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 15 21-Feb-18 4:16:31 PM

هوامش مرجعية

1. انظر الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المتاحة على: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Welcomepage.aspx

2. انظر A/HRC/RES/33/14، المتاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/225/38/PDF/G1622538.pdf?OpenElement

3. السيرة الذاتية للمقرر الخاص سعد الفرارجي متاحة على: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/SaadAlfarargi.aspx

4. انظر ميثاق الأمم المتحدة، المتاح على http://www.un.org/en/charter-united-nations/

5. انظر A/RES/41/128 (إعلان الحق في التنمية)، المتاح على: http://www.un.org/documents/ga/res/41/ a41r128.htm

6. انظر A/CONF.151/26 (المجلد الأول) (إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية)، المتاح على http://www.un.org/ documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm

7. انظر A/CONF.157/23 (إعلان وبرنامج عمل فيينا)، المتاح على: http://www.ohchr.org/EN/ ProfessionalInterest/Pages/Vienna.aspx

8. انظر A/RES/70/1 (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، المتاحة على http://www. un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/

9. انظر A/CONF.224/2.L (إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث)، المتاح على: http://www.unisdr.org/we/ coordinate/sendai-framework

10. انظر A/CONF.227/1.L (خطة عمل أديس أبابا)، المتاحة على: http://www.un.org/africarenewal/outcome-document-third-international-conference-financing-development-addis-ababa-action-agenda

11. انظر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المتاح على: http://unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php

12. انظر ميثاق الأمم المتحدة، المتاح على http://www.un.org/en/charter-united-nations/

13. انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتاح على http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتاح على: http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

14. انظر قرار الجمعية العامة رقم A/RES/48/141، الفقرة 4، المتاح على: http://www.un.org/documents/ga/res/48/ a48r141.htm

15. انظر "التنمية حق إنساني"، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المتاح على: http://www. ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx

16. انظر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المتاح على: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/WGRightToDevelopment.aspx

17. انظر الأهداف الإنمائية للألفية، المتاحة على: http://www.un.org/millenniumgoals/

18. انظر "الاتجاهات السكانية للشباب والتنمية المستدامة"، POPFACTS رقم 1/2015، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة السكان، المتاحة على: http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/YouthPOP.pdf

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 16 21-Feb-18 4:16:31 PM

المشاركون في صورة الغلاف

(من اليسار إلى اليمين، ومن أعلى إلى أسفل):

Laura Elizabeth Pohl/Bread for the World
Szymon Kochański
Freya Morales/UNDP
Jeff Vize
Eskinder Debebe/UN photo
Silke von Brockhausen/
Martine Perret/UN Photo
Noeman AlSayyad/UNDP
Sebastiao Barbosa/UN Photo
Matt Ming
Kibae Park/UN Photo
Wikipedia
Vania dos Santos
AdBusters
Wisconsin Jobs Now
Eskinder Debebe/UN Photo
Morgana Wingard/UNDP
G Accascina/UN Photo
Martine Perret/UN Photo
Phil Richards
Jeff Vize

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية:
مقدمة للولاية

UN Special Rapporteur on the Right to Development
c/o Office of the High Commissioner for Human Rights
United Nations at Geneva
814 Avenue de la Paix
1211 Geneva 10
Switzerland
الفاكس: 9006 917 22 41+

البريد الإلكتروني: srdevelopment@ohchr.org
http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/SRDevelopmentIndex.aspx :

تصميم وتخطيط Jeff Vize

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
SPECIAL PROCEDURES
SPECIAL RAPPORTEURS, INDEPENDENT EXPERTS & WORKING GROUPS

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 18 21-Feb-18 4:16:31 PM

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 19 21-Feb-18 4:16:31 PM

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/SRDevelopmentIndex.aspx

RTD report green print version with 3 mm bleed_Arabic.indd 20 21-Feb-18 4:16:31 PM